وافق على إطلاق أسماء مجموعة من أبناء الكويت على شوارع الفروانية وحولي

«البلدي» أقر مشروع المنطقة الإقليمية الثانية لتوفير 205 آلاف وحدة سكنية

■ الصانع: تفويض البلدية سيكون لتحديد المساحات والأبعاد النهائية للمشروع دون تحديد الاستعمالات والكثافات

مهلهل الخالد مترئساً جلسة البلدي

«البلدي» أقر مشروع المنطقة الاقليمية (تصوير: أحمد المهلهل)

■ الكندري: نخشى مواجهة معوقات بعد إقرار المشروع بسبب غياب التنسيق مع الجهات الحكومية

■ الجاسم: الموقع السكني الجديد مهم جداً ومن دون التفويض ستتم إطالة زمن إعداد المشروع

■ الصبيح: لا يمكن أن تقوم البلدية وحدها بإقرار المخطط الهيكلي ونسقنا مع جميع الجهات من الألف إلى الياء

كتب أحمد الحربي

افتتح رئيس المجلس البلدي مهلهل الخالد جلسة المجلس الاعتيادية صباح امس بالاطلاع على بند الرسائل الواردة ومنها كتاب وزير الدولة لشؤون البلدية بشأن التصديق على محضر الاجتماع رقم 2/2013، ومن ثم انتقل لمناقشة الكتاب المقدم من سكان منطقة الروضة قطعة 5 بشأن نقل قنصلية جمهورية مصر العربية من منطقة الروضة، حيث وافق المجلس على احالة الكتاب الى الجهاز التنفيذي لاعداد تقرير وابداء الرأي.

وانتقل المجلس الى مناقشة كتاب نائب الرئيس مشعل الجويسري بشأن تنازله عن عضوية لجنة التسميات حيث وافق المجلس على الاستقالة وتمت تزكية العضو فهد الصانع عضواً باللجنة بدلا من الجويسري.

وانتقل المجلس الى مناقشة بند الاسئلة الموجهة من قبل الاعضاء ومنها السؤال المقدم من رئيس المجلس البلدي مهلهل الخالد وفهد الصانع واسامة العتيبي بشأن كم عدد المكاتب الهندسية المصنفة من البلدية لعمل الدراسات المرورية، والسؤال المقدم من فهد الصانع واسامة العتيبي بشأن مشروع القرية التراثية بشارع عبدالله الاحمد، والسؤال المقدم من نايف السور بشأن الحدائق العامة في محافظة الفروانية، حيث قام المجلس باحالة الاسئلة الى الجهاز التنفيذي للرد عليها.

وقام المجلس بإحالة محضر اجتماع لجنة مزاولة المهن الهندسية والذي اقيمت خلاله ورشة عمل لدراسة المعوقات العمل في المكاتب الهندسية وتنفيذ اللوائح والنظم المتعلقة بمزاولة المهن الهندسية الى الجهاز التنفيذي لدراسة التوصيات.

واستعرض المجلس محضر لجنة محافظة الفروانية والتوصيات الواردة فيه من قبل لجنة دراسة تسميات المدن والقرى والضواحي والطرق والشوارع والميادين بشأن اطلاق اسماء شخصيات كويتية على عدد من شوارع محافظة الفروانية.

ووافق المجلس على اطلاق اسم ساري مناور الثويمر على شارع 104 بمنطقة الرقعي بناء على حكم المحكمة الصادر، واطلاق اسم سند بن مسعود بن سيحان على شارع 101 بمنطقة الرحاب، واطلاق اسم مذكر رباح القويع على شارع 69 المتدد من طريق 601 الى طريق 602 بمنطقة العارضية للاستعمالات الحكومية، واطلاق اسم قناص ناشي الفجي على شارع 104 بمنطقة الفروانية، واطلاق اسم برجس عبدالله السور على طريق 59 بمنطقة العارضية.

وانتقل المجلس الى مناقشة مشروع المخطط الهيكلي للمنطقة الاقليمية الثانية والذي اعتمدته اللجنة الفنية في الاسبوع الماضي والذي من شانه توفير 205 الاف وحدة سكنية وتضم مدن الحرير وشمال الصبية وبوبيان.

وقال العضو مانع العجمي ان يتمنى تعديل الموافقة على المشروع الى الموافقة من حيث المبدأ لانه يضم توصية بتفويض الادارة بتحديد المساحات والابعاد النهائية للمواقع وهذا فيه مخالفة لقانون 5 لسنة 2005 من سلب لصلاحيات المجلس من خلال تفويض الادارة.

ورد رئيس اللجنة الفنية العضو فهد الصانع بان المشروع اشبع دراسة ولابد من سرعة اقراره للبدء في تنفيذه على ارض الواقع، مؤكدا ان التفويض سيكون لتحديد المساحات والابعاد النهائية دون ان يتم تحديد الاستعمالات والكثافات التي سيتم الرجوع فيها للمجلس البلدي لاقرارها.

بدوره اكد العضو عبدالله الكندري انه يتمنى معرفة الجهات التي تم التنسيق معها في هذا المشروع الضخم، لاننا نخشى خروج معوقات تواجه هذا المشروع بعد اقراره بسبب عدم علم الجهات الحكومية وعدم التنسيق معها.

وعقب مدير عام البلدية المهندس احمد الصبيح على كلام الاعضاء بقوله: اطمئن الاعضاء بانه لا يمكن ان تقوم البلدية وحدها بإقرار مشروع المخطط الهيكلي، مؤكدا ان البلدية نسقت مع جميع الجهات الحكومية بدراسة المشروع من الالف الى الياء مع ممثلي الجهات الحكومية المعنية بالمشروع.

بدوره اكد نائب المدير العام لشؤون التنظيم م. وليد الجاسم ان التفويض الموجود بالتوصية هو لتحديد المساحات والابعاد النهائية للمشروع لكي يتم العمل على ارض الواقع، مشيرا الى ان الدراسة اخذت جهد ووقت طويل وان هذا الموقع السكني مهم جدا وجاء من رحم توصيات المخطط الهيكلي في الثمانينات والتسعينات وتنفيذا للمخطط الهيكلي الذي صدر بمرسوم اميري في العام 2005، مؤكدا انه دون التفويض سيتم اطالة زمن اعداد المشروع بسبب التنسيق مع الجهات الحكومية مجددا.

وقال العضو د. حسن كمال ان التفويض لتحديد المساحات والابعاد النهائية للمواقع وليس لتحديد الاستعمالات والكثافات النهائية للمشروع.

ووافق المجلس على النتائج والتوصيات المتخذه في مشروع المخطط المحلي للمنطقة الاقليمية الثانية كما جاءت شريطة الاخذ بعين الاعتبار مخطط استعمالات الاراضي والنمو العمراني للمنطقة الاقليمية الثانية حتى عام 2030، وان تقوم الادارة بالعمل على تفعيل تنفيذ تلك التوصيات والمشاريع المقترحه حسب الاجراءات والنظم المتبعه بهذا الشأن وبالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية وفق خططها، وتفويض الادارة بتحديد المساحات والابعاد النهائية للمواقع بعد اخذ موافقة لجنة المرافق والخدمات على الطبيعة، والالتزام بتقديم برنامج زمني محدد ومتابعة دورية مع ادارة المخطط الهيكلي مع تزويد المجلس بتقرير ربع سنوي.

وانتقل المجلس الى مناقشة محضر اجتماع لجنة محافظة حولي حيث تمت الموافقة على عدد من المعاملات ومنها اطلاق اسماء الشيخ جابر فهد المالك الصباح على شارع 401 بمنطقة الزهراء، عبداللطيف عيسى العبدالجليل على طريق 20 بمنطقة بيان، وحمد مبارك المناعي على شارع 111 بمنطقة الجابرية، تغيير موقع شارع سليمان المرشود من شارع 6 قطاع 5 بمنطقة مشرف الى طريق 59 بمنطقة مشرف.

وانتقل المجلس الى بند الاقتراحات المقدمة من الاعضاء حيث احال المجلس الاقتراحات المقدمة من الاعضاء الى الجهاز التنفيذي ومنها الاقتراحات المقدمة من العضو فهد الصانع وعددها 2 الاول بشأن اغلاق فتحة متفرعة من شارع البلاجات والثاني بشأن تسمية احد شوارع الكويت باسم شهداء الكويت، والاقتراح المقدم من الاعضاء المستشار احمد الفضالة ومحمد المعجل بشأن المرحلة الاولى لمعالجة القمامة في المناطق النموذجية، والاقتراح المقدم من اسامة العتيبي وفهد الصانع بشأن عمل نشرة ربع سنوية عن اعمال المجلس واللجان المنبثقة منه، والاقتراح المقدم من عبدالله الكندري واسامة العتيبي بالزام بوضع السعرات الحرارية على الوجبات الغذائية، والاقتراح المقدم من نايف السور بشأن الغاء شرط موافقة الجار في معاملات تخصيص المساجد والمصليات.

وانتقل لمجلس الى بند ما يستجد من اعمال حيث تمت مناقشة كتاب وزير الدولة لشئون البلدية بشأن التصديق على محضر اجتماع المجلس البلدي رقم 3 / 2013 حيث استخدم المجلس المادة 14 على اعتراض الوزير على قرار المجلس بالموافقة على اقتراح العضو السابق المهندسة اشواق المضف بشأن التمديد العمل بتراخيص الاعمال التجارية الى الورثة في حال وفاة صاحب الترخيص شريطة الالتزام بنفس النشاط، في حين وافق على اعتراض الوزير على قرار المجلس البلدي بتعديل البند 10 من تنظيم اشتراطات لائحة المخيمات الربيعية لعدم دراسته بصورة كافة من الجهاز، كما وافق المجلس على اعتراض الوزير على اعتراض الوزير على قرار المجلس البلدي الموافقة على اقتراح العضو مانع العجمي بشأن عرض قرارات اللجنة المكلفة بالقيام باختصاصات المجلس البلدي على اللجنة المالية والقانونية بالمجلس البلدي، وسط اعتراضات من العضو مانع العجمي الذي طالب باسخدام المادة 14، ومستغربا اعتراض الوزير على حق اصيل لعضو المجلس البلدي بالتقدم باقتراح وفق قانون 5 لسنة 2005. وجاءت موافقة المجلس بعد التصويت برفض استخدام المادة 14 ليسجل العجمي انسحابه من الجلسه اعتراض على قرار المجلس وقبل استكمال بقية الجلسه.

حوار بين الأعضاء حول جدول الأعمال

عبدالله الكندري متحدثا

شملت الجهراء القديمة والاستثماري وحصيلتها الأولية 17 مركبة

العتيبي: عمليات رفع السيارات المهملة مستمرة في جميع المناطق بالجهراء

رفع السيارات المهملة في الجهراء

فرق وعمال البلدية يواصلون جهودهم للقضاء على المظاهر السلبية

■ هدفنا تطهير جميع المناطق بالمحافظة من الظاهرة التي تسيء إلى المظهر العام

نفذت بلدية الجهراء بتعليمات من مديرها المهندس سامي السعيدان حملة لرفع السيارات المهملة والسكراب بمناطق الجهراء القديمة والإستثماري أسفرت عن رفع 17 سيارة مهملة وإيداعها بموقع حجز السيارات بمنطقة أمغرة، نظرا لما تشكله تلك الظاهرة من إنعكاسات وآثار سلبية على مختلف المستويات سواء على مستوى النظافة العامة أو تسببها بعرقلة الحركة المرورية فضلاً عن تشويه للمنظر العام ومخالفتها للوائح وأنظمة البلدية.

بدوره، قال مراقب النظافة العامة وإشغالات الطرق فيصل العتيبي في تصريح صحفي أن عمليات رفع السيارات المهملة والسكراب مستمرة من مختلف الشوارع والساحات بمنطقة بمحافظة الجهراء بهدف تطهير جميع المناطق بالمحافظة من تلك الظاهرة، لافتاً إلى أن الحملة بدأت بوضع إشعارات الإنذار على المركبات المهملة لرفعها من قبل أصحابها خلال مدة 24 ساعة، لافتاً إلى أن عملية ركن السيارات المهملة في الساحات والشوارع تتسبب بعدة إنعكاسات سلبية على المنطقة منها إعاقة عمليات التنظيف وجعلها مرتعاً سهلاً للحيوانات الضالة والحشرات والمخلفات.

وأوضح أن الأجهزة الرقابية تتابع عن كثب عمليات رصد السيارات المهملة والسكراب في جميع المناطق التي تقع تحت مسؤولية بلدية المحافظة والعمل على رفعها واتخاذ كافة إجراءات القانونية بحق أصحابها، لافتاً إلى أن لائحة النظافة العامة وإشغالات الطرق تعطى الحق في إنذار أصحاب السيارات المهملة والمعروضة للبيع وفي حالة عدم استجابة أصحابها لإنذارات البلدية يتم رفعها وحجزها بموقع حجز البلدية بمنطقة أمغرة ولم يتم الإفراج عنها قبل دفع الرسوم المقررة طبقاً للقانون.

من جهته، أكد رئيس إشغالات الطرق بندر الشمري أن بلدية المحافظة تحرص من خلال تلك الحملات المحافظة على المظهر العام من خلال سعيها المتواصل لمكافحة المظاهر السلبية، وكافة الممارسات التي تهدد الساحات العامة وجوانب الطرقات، لاسيما وأن ترك السيارات المهملة قد تتسبب بوقوع الحوادث، فضلاً عن كونها ظاهرة غير حضارية تسيء للشكل الجمالي للشوارع والميادين، وتشكل مصدر إزعاج للجمهور، وتسهم في تلوث للبيئة نتيجة إهمالها لفترات طويلة مما تعتبر مخالفة صريحة لقوانين وأنظمة البلدية.

شارك بالحملة رئيس قسم إشغالات الطرق بندر الشمري وفليح القناص.

خلال زيارته لمقر حاضنة المرأة المنتجة

المجدلي: برنامج القوى العاملة يقوم بدور حيوي لدعم المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة

■ نسعى إلى تطوير منظومة متكاملة لدعم أصحاب المشروعات المهنية وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني

■ الدواس: حاضنة المرأة المنتجة تحقق العديد من الأهداف الوطنية وتوفر فرص عمل لمخرجات «التطبيقي»

فوزي المجدلي

قال الامين العام لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة فوزي المجدلي ان البرنامج يقوم بدور حيوي لدعم المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة من المواطنين إيمانا بأهميتها كونها من أدوات البرنامج لاعادة التوازن في سوق العمل.

واوضح المجدلي بمناسبة زيارته لمقر حاضنة المراة المنتجة أمس، ان البرنامج يسعى لتوفير وتطوير منظومة متكاملة من خلال دعم اصحاب المشروعات المهنية بهدف تحويلها إلى مشروعات صغيرة لتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وجعلها أكثر قدرة على ملاحقة التطورات الاقتصادية العالمية.

وذكر أنه في إطار عمليات التنمية الشاملة التي بدأت في الدول النامية منذ التسعينات بدأت عمليات البحث عن آليات لمواجهة الاوضاع الاقتصادية في سبيل تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي ومواجهة إرتفاع نسب البطالة وندرة فرص العمل في القطاع الحكومي وصعوبة الحصول على التمويل اللازم.

وافاد بان برنامج القوى العاملة وقع مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي في 3 ديسمبر 2012 لتحقيق التعاون المشترك بين الطرفين كونهما مؤسستين حكوميتين لهما أهداف وطموحات مشتركة تتمثل في تطوير التنمية البشرية الوطنية وتأهيلها للعمل في شتى المجالات ومن بين تلك المجالات المشروعات الصغيرة. وبين ان الهدف من توقيع المذكرة هو تحقيق التوازن في توزيع القوى العاملة الوطنية بين القطاعين العام والخاص مبينا انه بناء على ذلك التقت إرادة الطرفين على التعاون المشترك فيما بينهما لتنفيذ مشروع حاضنة المراة المنتجة للأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة.

من جانبها قالت مستشار تطوير أعمال في إدارة المشروعات الصغيرة ببرنامج إعادة الهيكلة جميلة الدواس ان هذا الانجاز سيحقق العديد من الأهداف الوطنية في توفير فرص عمل لمخرجات التعليم التطبيقي في هذه التخصصات، مبينة ان هذا المشروع يعد الأول من نوعه في الكويت. وذكرت ان هذه الحاضنة ستكون نموذجا تجريبيا يساعد على إقامة حاضنة للمشروعات الصغيرة الإنشائية تتسع لعدد لا يقل عن 100 مبادر مبينة انها تهدف إلى وضع أسس ومعايير التسجيل في الحاضنة ممن لديهم مشاريع بدائية. واشارت الدواس الى انه تم تشكيل فريق العمل من قبل برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة في يناير 2011 بالتعاون مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي لمشروع حاضنة المرأة المنتجة لإنجاز اعمال رئيسية.